



المحاسبة القضائية ودورها في تجويد الأداء المالي في المصارف دراسة حالة على المصارف العاملة بإقليم النيل الأزرق

عبد المنعم حسن حسين بابكر*

قسم المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية والاجتماعية، جامعة النيل الأزرق، السودان

Forensic Accounting and Its Role in Enhancing Financial Performance in Banks: A Case Study of Banks Operating in the Blue Nile Region

Abdelmoneim Hassan Hussein Babiker.*

Accounting Department, Faculty of Economics, Administrative and Social Sciences,
Blue Nile University, Sudan

*Corresponding author

moneim091182@gmail.com

*المؤلف المراسل

Received: June 08, 2025

Accepted: July 25, 2025

Published: August 05, 2025

الملخص

تناولت الدراسة المحاسبة القضائية ودورها في تجويد الأداء المالي، تمثلت مشكلة الدراسة في أداء دور المحاسبة القضائية في ضبط جودة الأداء المالي بالمصارف، هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات وإجراءات المحاسبة القضائية، افترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية التجويد المالي، انتهجت الدراسة المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي والاستقرائي لصياغة المشكلة والفروض، توصلت الدراسة إلى أن هناك تطبيق معقول للمحاسبة القضائية في المصارف العاملة بإقليم النيل الأزرق، أوصت الدراسة بضرورة تدريب وتأهيل العاملين ونشر ثقافة المحاسبة القضائية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الأداء المالي، الرقابة الداخلية، مكافحة الغش المالي، التدريب والتأهيل المهني.

Abstract

This study explores forensic accounting and its role in improving financial performance. The research problem centers on the effectiveness of forensic accounting in ensuring the quality of financial operations within banks. The study aims to identify the domains and procedures of forensic accounting and hypothesizes a statistically significant relationship between these domains and the process of financial enhancement. A historical approach was adopted to review previous studies, alongside deductive and inductive methods to formulate the research problem and hypotheses. The findings indicate a reasonable level of forensic accounting application in banks operating in the Blue Nile Region. The study recommends training and capacity-building for staff, as well as promoting a culture of forensic accounting.

Keywords: Forensic Accounting; Financial Performance; Internal Control; Fraud Detection; Professional Training and Capacity Building

المقدمة:

تعتبر المحاسبة القضائية أحد الآليات المهمة لحماية أصول المؤسسات المالية في ظل التغيرات الحديثة، بهدف منع التلاعب والغش للحكم على نتائج الأعمال والمركز المالي بالصورة الملائمة ، لذا برزت المحاسبة القضائية كمجال حديث من مجالات علم المحاسبة لكشف المشاكل الخاصة بالأعمال التجارية والمالية وحسم النزاعات القضائية بصورة سليمة وواضحة وعادلة كما أن لجودة الأداء المالي دوراً محورياً في مساعدة الأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الملائمة عن أوجه الاستثمار سيما أن العالم الحديث وتطوراته المتلاحقة تتطلب إنتاج نتائج أعمال تفي بحاجة المؤسسات المالية و المجتمع .

المحور الأول: الإطار المنهجي:

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في السؤال: ما دور المحاسبة القضائية في ضبط الأداء المالي بالمصارف التجارية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث العلمية في تزويد مجالات المعرفة العلمية بالمعلومات المفيدة، في الإطار العام لعملية المحاسبة كما تمكن الأهمية العلمية في تطبيق مخرجات الدراسة في الإطار العلمي للمحاسبة القضائية داخل المصارف التجارية.

أهداف البحث:

- التعرف على المحاسبة القضائية.
- التعرف على مجالات وإجراءات المحاسبة القضائية.
- التعرف على عملية الأداء المالي.

فرضيات البحث:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي .
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي .

منهج البحث:

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة، المنهج الإسطنباطي في صياغة المشكلة وفرضيات الدراسة كما اتبعت الأساليب الإحصائية وعرض النتائج لاختبار الفرضيات الإحصاء الوصفي في الدراسة الميدانية، و المنهج الاستقرائي لتحليل الفرضيات.

مصادر البحث:

استخدم الباحث الإستبانة كمصدر أولي ثم المراجع و الرسائل العملية و المجالات كمصدر ثانوي .

حدود البحث:

- الحدود المكانية: إقليم النيل الأزرق المصارف العاملة.
- الحدود الزمانية: 2024م.
- الحدود الموضوعية: المحاسبة القضائية / الاداء المالي.

المحور الثاني: الدراسات السابقة

تناول الباحث الدراسات التي تمكن من الحصول عليها كما يلي:

1- دراسة أحمد (2021م) تناولت الدراسة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار الفكري للمحاسبة القضائية وتمثلت مشكلة الدراسة في ما المقصود بالمحاسبة القضائية وما دورها ومجالات استخدامها، كما اهتمت الدراسة بأدبيات المحاسبة القضائية كما افترضت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح كما وتوصلت الدراسة إلى أن تعد ممارسات الأرباح .

2- دراسة جمال وآخرون (2022م) تناولت الدراسة مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية كما هدفت الدراسة إلى تحديد المهارات الواجب توافرها في المحاسبة القضائية مشكلة الدراسة في ما مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية إهتمت الدراسة بإزدياد الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية نتيجة الإنهيارات المالية ، كما افترضت الدراسة أن توجد معوقات وصعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية ، توصلت الدراسة إلى أن توفير التأهيل العلمي والعملية لممارسة منصة المحاسبة القضائية أن المحاسبة القضائية تساهم في رفع كفاءة الهيئات الرقابية.

- أوصت الدراسة بإعداد كودار مؤهلة ومدربة علمياً وعملياً في مجال المحاسبة القضائية مع ضرورة من القوانين الخاصة بعقوبات مرتكبي جرائم الإحتيال المالي.

3- دراسة حمدو (2015م): تناولت الدراسة أثر تقويم نظام المراجعة الداخلية على جودة الأداء المالي للشركات الصناعية ، كما هدفت الدراسة إلى عرض الإطار النظري للأداء المالي للشركات وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم تقويم المراجعة الداخلية يؤدي إلى ضعف الأداء المالي للشركات كما تمثلت أهمية الدراسة في تناول الإطار النظري للمراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي في الشركات ، توصلت الدراسة المراجعة الداخلية وماتقدمه من معلومات له دور كبير في تقليل المخاطر التي تحيط بالشركات ، كما أوصت الدراسة بأنه يجب أن تتبع إدارة المراجعة الداخلية بشركة سكر كنانة للإدارة العليا مباشرة.

4- دراسة إيناس (2017م): تناولت الدراسة التقارير المالية ودورها في تجويد الأداء المالي ، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على التقارير المالية وإبراز دورها ثم تجويد الأداء المالي وتمثلت مشكلة الدراسة في ضرورة ربط مخرجات النظام المحاسبي بجودة الأداء المالي في المؤسسات المالية ، كما تمثلت أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه التقارير المالية وتحسين وتطوير الأداء المالي إفتترضت الدراسة أن هناك علاقة ما بين التقارير المالية وجودة الأداء المالي ،توصلت الدراسة إلى أن وزارة المالية بالولاية الشمالية تقوم بإعداد التقارير المالية بصورة واضحة يسهل فهمها ،كما أوصت الدراسة بضرورة التخطيط لعملية إعداد التقارير المالية بشكل جيد.

5- دراسة شاهد ، شارف (2018م) تناولت الدراسة المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والتحايل المالي ، كما هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل واستكشاف ممارسات الفساد المالي لوضع إطار لمهنة المحاسبة القضائية ، وتمثلت مشكلة الدراسة معمقة في الدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية للتكيف عن مواجهة الغش والتحايل المالي كما تمثلت أهمية الدراسة في تمكن مهنة المحاسبة القضائية لأفراد القائمين بعمليات التقصي من مقاضاة مرتكبي جرائم التحايل المالي بهدف تخفيض معدلات هذه الجرائم ،افترضت الدراسة أن توجد للمحاسبة القضائية خدمات يمكن أن تساهم بها في الكشف عن الغش والتحايل المالي ،توصلت الدراسة إلى تمتع المحاسب القضائي على القدرة على إدارة المخاطر يساهم في تفعيل دور المحاسبة القضائية ،أوصت الدراسة بضرورة دمج م بين القطاعين المحاسبة القضائية والقضاء لخلق آلية فعالة للتفاؤل في الحد من الغش والتحايل المالي .

6- دراسة عاطف (2011م) تناولت الدراسة دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري ،كما هدفت الدراسة إلى تحليل دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والإداري ،تمثلت مشكلة الدراسة في توضيح حالة الفساد المالي والوظيفي بجانب ضعف الشفافية حيث تعتبر الركيزة الأساسية للحصول على المعلومات ،كما تمثلت أهمية الدراسة بموضوع المحاسبة القضائية كواحد من القضايا العصرية التي تحتاج إلى تصليط الضوء عليها لمحاربة الفساد المالي والإداري ،افترضت الدراسة أن توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين

الأساليب الإحتيالية للفساد المالي والإداري وبين حالات الغش والفساد، توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة ترجع لاختلاف عدد سنوات الخبرة فيما يتعلق بآليات المحاسبة القضائية ، أو صت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى آليات المحاسبة القضائية سواء لطلبة المحاسبة في الجامعات أو للمحاسبين والمراجعين .

المحور الثالث: الإطار العام للمحاسبة القضائية

أولاً: مفهوم المحاسبة القضائية:

- 1- عرفها برغل (2015م: 3) بأنها مهنة تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع و تستعين بالقانون و مهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم للاستعانة بها في التحقيقات القانونية لكشف الأضرار وعمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة .
 - 2- كما عرفها إدريس (2019م: 9) بأنها المحاسبة التي تقوم بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية وكشف مافيه من غش وإحتيال أمام المحاكم وهي التي تنظر إلى ما وراء الأرقام القضائية التي تعطي تحليل محاسبي يكون ملائماً لقاعدة المحكمة لفض النزاعات .
 - 3- عرفها السبسي (2006م: 33) هي إحدى المجالات المحاسبية التي تستند على المعرفة المتكاملة بكل أساسيات ومرتکز المحاسبة ومهارات التحري والتقصي في ضوء المعرفة بالمواضيع القضائية .
- يتضح للباحث من التعريفات السابقة أن ليس هناك مفهوم محدد متفق عليه للمحاسبة القضائية إلا أن جاءت كل المفاهيم متفقة بأنها تساعد المحاكم في فض النزاعات المالية من خلال:
- كشف الأضرار .
 - النظرة إلى ما وراء الأرقام المحاسبية .
 - التحليل الملائم .
- كما يرى الباحث أن للمحاسبة القضائية دوراً في إنتاج نتائج أعمال ملائمة تساعد أصحاب الأضرار في الحكم على مدى جودتها .

ثانياً: أهداف المحاسبة القضائية:

- يرى سامي ، مجدي (2002م: 53) أن أهداف البحث تتمثل في: -
- أ- تحديد مقدار الخسائر و الأضرار الإقتصادية المتكبدة أو المحتملة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم القانون .
 - ب- تحدي العمليات الإحتيالية واكتشافها فضلاً عن اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاصة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية .
- كما يرى الجمال ، جيهان (2002م)
- ج- التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة .
 - د- تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش وتجميع الأدلة الكافية .

ثالثاً: مقومات المحاسبة القضائية: -

أ- المؤهل العلمي

- يرى أبوبكر (2018م: 29) أن تبدأ عملية نجاح المحاسبة القضائية على عامل التعليم سواء كان ذلك في جانب المحاسبة أو جانب القانون الأخرى حيث أن المهمة الأساسية للمحاسبة القضائية هي التحقق من حدوث عملية احتيال.
- ب- التدريب ويرى صديق أحمدان (2002م: 869) أن المقومات تتمثل في أهمية التدريب من أجل تأهيل خبرات من المحاسبين لمساعدتهم في تقديم التقارير الفنية إلى هيئات التحكيم بصورة تتوافق مع أدلة الإثبات لسبب المعايير الدولية في إعداد التقارير المحاسبية.
 - ج- كما يرى طارق (2018م: 73) أن المهارات و القدرات و المعرفة هي القدرة على تحديد عملية الاحتيال ويمثل ذلك الحد الأدنى من المعلومات الأولية لاتخاذ الإجراءات القضائية مما تقدم يرى الباحث

أن مقومات المحاسبة القضائية هي الركائز الأساسية التي يركز عليها عملية القضاء المحاسبي لتوفير المعلومات التي تدل على إثبات الحقائق ثم الحكم على نتائج الأعمال .

رابعاً: أهم مجالات المحاسبة القضائية: -

يقول الباحث وأما (1997م: 20) أن أهم مجالات المحاسبة القضائية تتمثل في الآتي:

- أ- التحري عن الغش في التقارير المالية وتقديم الأدلة المناسبة وتمديد المسؤولين عن ذلك .
- ب- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحري التغيرات ونقاط القوى والضعف .
- ج- تقرير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين للتسوية .
- د- تقييم الشركات في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها
- كما أضاف الباحث سعد الدين (2010م) الآتي: -
- هـ- الفحص الشامل للأنشطة محل الغش والفساد وإدارة الأرباح .
- و- تقييم مدى الالتزام بالتشريعات والقوانين المتعلقة باليات والتبرعات الحكومية
- ز- التسويات المالية وتقييم أعمال الشركات عن انفصال أحد الشركاء .
- ح- دعم الدعاوى القضائية وتقديم الاستشارات لحل النزاعات الناشئة .

خامساً: إجراءات المحاسبة القضائية: -

يقول الباحث (2012م) أن تكمن إجراءات المحاسبة القضائية في :

أ- إجراءات خاصة بالمنازعات التعاقدية:

- يتم رفع قضية أو دعوى أمام القضاء لدراسة موضوع القضاء .
- يحيل القضاء الموضوع إلى مكتب الخبراء بديوان المراجع لدراسة الموضوع من كافة الجوانب وإبداء الرأي المحاسبي .
- يقوم الخبراء بالإطلاع على ملف القضية وإستدعاء الخصوم لعرض وجهات النظر وتقديم المستندات المؤيدة وإعداد مذكرة دفاع .
- يقوم الخبراء بدراسة موضوع النزاع والتجهيز مايلزم من تقارير ومستندات وألة وإرسالها للقضاء ولا يقوم الخبراء بإتخاذ قرار بل يترك ذلك للقضاء .
- عرض وجهات النظر للخصوم في ضوء الإستشارات القانونية والخبرة المحاسبية.
- أن من أهم الإجراءات تكون في Diqabr كما يرى (2009م)

ب- إجراءات خاصة بحالات التهرب الضريبي:

- يتم رفع دعوى قضائية إلي نيابة الأموال العامة التي تقوم بدورها بالتحقيق وإحالة موضوع النزاع إلى لجنة الفحص والتي تشكل من العاملين في مصلحة الضرائب بدراسة الموضوع من الناحية الفنية .
- تقوم لجنة الفحص بعد حلف اليمين مع لجنة متخصصة في المحاسبة القضائية من ديوان المراجع العام بإستدعاء الممول وأخذ أقواله والإطلاع على الدفاتر والمستندات وإعداد التقرير وإرساله ألى نيابة الأموال العامة .
- تقوم نيابة الأموال العامة بإستدعاء اللجنة لمناقشة تقريرها وإتخاذ القرار أو التحفظ وإحالة الموضوع إلى القضاء .
- يمكن للممول انتداب المحاسب القائي للبحث والتحري التقصي من صحة ما تم اتهامه من قبل مصلحة الضرائب عن قضية تهربه الضريبي .

المحور الرابع: الأداء المالي

أولاً: المفهوم:

- عرفه محمد (2012م: 35) هو السياسة التي تتخذها المصارف لتقرير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية في الأهداف المحددة مقدما والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح.

- عرفه جمال (2005م: 63) بأن هو تقييم نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من المؤشرات المستهدفة أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدى تقييم الأداء.

ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي:

أن لعملية تقييم الأداء المالي في المصارف أهداف عدة ومتنوعة يمكن عرض بعضها فيما يلي:
(وهذاني وجبراني 2010م)

أ- متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة مسبقاً.

ب- الكشف عن الانحرافات ومواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لهذه الانحرافات لمعرفة مسبباتها.

ج- الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة استخدامها من قبل المصرف وكيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية معينة.

د- تقديم البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة عن نتائج تقييم الأداء للأجهزة الرقابية.

ثالثاً: مراحل تقييم الأداء المالي: عبد الله (2017م)

1- مرحلة التخطيط

يتم في هذه المرحلة إعداد الموازنات والقوائم النقدية وتحديد أدوات التقييم التي سيتم استخدامها وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

2- مرحلة مقارنة النتائج

ويتم في هذه المرحلة مقارنة الأداء المخطط والهدف من ذلك هو معرفة ما مدى تحقيق الأهداف التي يتم وضعها مسبقاً.

3- مرحلة ما بعد المقارنة

ويتم في هذه المرحلة معرفة ما إذا كان هناك انحرافات لغرض تحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها. من خلال ما تقدم يرى الباحث أن مراحل تقييم الأداء هي عملية ضبط قنوات العمل وتنفيذ الإجراءات الخاصة بالتخطيط والسياسات الموضوعة قبل إدارة المؤسسات المالية.

المحور الخامس: إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً: وصف مجتمع وعينة البحث

يقصد بالمجتمع محل الدراسة المجموعة الكلية للعناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها نتائج الدراسة التي لها صلة بمشكلة الدراسة ويتمثل المجتمع من المحاسبين والمراجعين الداخليين والمستشارين القانونيين العاملين بالمصارف.

ثانياً: عينة البحث

تم اختبار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة الموضح أعلاه عن طريق العينة العشوائية، وهي إحدى العينات غير الاحتمالية، حيث تم توزيع عدد (60) إستمارة إستبيان لمجتمع الدراسة وتم استرجاع عدد (55) إستمارة أي بلغت نسبة الاسترجاع (91%) وعدد (5) إستمارة تالفة .

ثالثاً: خصائص عينة البحث

من خلال البيانات التي تم جمعها بهدف التعرف على صفات مجتمع الدراسة من خلال المجالات المختلفة تمثل متغيرات قد يؤثر تغييرها في نتيجة هذه الدراسة والدراسات المماثلة لهذه الدراسة.

رابعاً: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث
أ- جدول توزيع العينة حسب متغير العمر

جدول رقم (1) : توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية.

النسبة %	العدد	العمر
20	10	أقل من 30 سنة
22	11	30 سنة وأقل من 40 سنة
26	13	40 سنة وأقل من 50 سنة
32	16	50 فأكثر
%100	50	المجموع

يتضح من الجدول رقم (1) أكبر نسبة أفراد العينة حسب العمر هي (32) % والخاصة بمتغير العمر (50) سنة فأكثر وتأتي الفئة العمرية (40-50 سنة) في المرتبة الثانية بنسبة (26) % وفي المرتبة الثالثة الفئة العمرية (30-40 سنة) بنسبة (22) % وأخيراً الفئة العمرية أقل من (30 سنة) والمرتبة الأخيرة نسبة (20) % ويتضح من ذلك أن أغلب أفراد العينة أعمارهم أكثر من 50 سنة حيث بلغ نسبتهم (80) % مما يدل على نضج أفراد العينة ولهم القدرة على تفهم بيانات الاستمارة .

ب- جدول توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
60	30	بكالوريوس
20	10	دبلوم عالي
10	5	ماجستير
4	2	دكتوراه
6	3	أخرى
%100	50	المجموع

يتضح من الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد العينة من حاملي شهادة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (60) % ويليهما حملة الدبلوم العالي فوق الجامعي بنسبة (20) % ثم يأتي في المرتبة الثالثة حملة شهادة الماجستير حيث بلغت نسبتهم (10) % وفي المرتبة الرابعة حملة الشهادات الأخرى بلغت نسبتهم (6) % وأخيراً حملة شهادة الدكتوراه حيث بلغت نسبتهم (4) % ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة من حملة البكالوريوس مما يعني أن الإجابات المطلوبة ستكون جيدة .

ج- جدول توزيع العينة حسب متغير التخصص العلمي

جدول رقم (3) : توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

النسبة %	العدد	التخصص
60	30	المحاسبة
10	5	إدارة الأعمال
6	3	الإقتصاد
4	2	نظم المعلومات المحاسبية
6	3	دراسات مصرفية
14	7	أخرى
%100	50	المجموع

يتضح من الجدول رقم (3) أن غالبية أفراد العينة من حيث التخصص بلغت نسبتهم (60%) من عينة الدراسة وهم من حملة المحاسبة ويليهم حملة الشهادات الأخرى بنسبة (14%) ويأتي تخصص إدارة الأعمال في المرتبة الثالثة بنسبة (10%) وثم يأتي تخصص الاقتصاد وتخصص الدراسات المصرفية في المدينة الرابعة بنسبة 6% لكل منهم وأخيراً يأتي تخصص نظم المعلومات المحاسبية في المدينة الأخيرة بنسبة (4%) من عينة الدراسة ويتضح من ذلك أن أكبر نسبة من حيث التخصص هي نسبة تخصص المحاسبة مما يعني أن تتوقع إجابات أكثر دقة .

د- جدول توزيع العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

جدول رقم (4) : توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.

الوظيفة	العدد	النسبة%
محاسب	35	70
مراجع	3	6
قانوني	1	2
اخرى	11	22
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول رقم (4) إن غالبية أفراد عينة الدراسة هم تحت المسمى الوظيفي في وظيفة محاسب حيث بلغت نسبهم (70%) من عينة الدراسة، ثم المسمى الوظيفي للوظائف الأخرى بلغت نسبة (22%) ثم وظيفة المراجع بلغت نسبتهم (6%) ثم وظيفة قانوني (2%) من عينة الدراسة. - يتضح من ذلك أن المحاسبين الموظفين هم أكثر فئات المجتمع مما يدل على هنالك امكانية وجود نتائج أكثر مصداقية وواقعية .

هـ - جدول توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة

جدول رقم (5) : توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من خمسة سنوات	15	30
5 وأقل من 10 سنوات	8	16
10 وأقل من 15 سنة	20	40
15 وأقل من 20	7	14
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة 10- 15 سنة بلغت نسبتهم (40%) من عينة الدراسة ثم يليهم متغير سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات وبلغت نسبتهم (3%) ثم متغير سنوات الخبرة أقل من 5-10 سنوات وبلغت نسبتهم (16%) وأخيراً متغير سنوات الخبرة 15-20 بلغت نسبتهم (14%) ويتضح من الجدول رقم (5) أن الموظفين التي تتراوح سنين خبراتهم مابين 10-15 سنة جميعهم في مقتبل عمر العطاء مما يمكنهم من الاجابة علي استمارة الإستبانة. - وعليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة الدرجة الكلية للمقياس هي مجموعة الاوزان علي عددها
$$3 = \frac{(1+2+3+4+5)}{5}$$

- وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه ان ارتفع متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) يدل ذلك علي موافقة افراد العينة علي العبارة واذا انخفض يدل علي عدم الموافقة.

خامساً: أداة البحث:

تم تصميم استمارة الاستبانة كأداة للحصول على المعلومات الأساسية اللازمة لموضوع الدراسة حيث تتكون استمارة الاستبانة من قسمين:

- **القسم الأول:** تشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة البحث وهي العمر – المؤهل العلمي – التخصص العلمي – المسمى الوظيفي – سنوات الخبرة.

- **القسم الثاني:** يشمل عبارات البحث الأساسية البالغة (20) عبارة وهي المحاور التي تقيس فرضيات الدراسة، حيث الفرضية الأولى تقيس (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الاداء المالي) وتم قياسها بعدد (10) عبارة 1 , الفرضية الثانية تقيس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين اجراءات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الاداء المالي وتم قياسها بعدد (10) عبارات لقياس (Likart scale) كما تم استخدام التدرج الخماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي ، درجات الاستجابة المتمثلة حيث شملت (5) اجابة (اوافق بشدة – اوافق – محايد – لا اوافق – لا اوافق بشدة)

جدول رقم (6): مقياس ليكرت لتقييم درجة الموافقة على عبارات الدراسة.

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	أكبر من 80 %	درجة موافقة عالية جداً
أوافق	4	80-70 %	درجة موافقة عالية
محايد	3	69-50 %	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	49-80 %	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20 %	درجة موافقة متدنية

سادساً: اختبار الصدق والثبات:

أ- صدق أداة البحث

وهي قياس الأداة وخلوها من الأخطاء وحتى يتم التحقق من الصدق ثم عرض الدراسة على عدد من المحكمين لإبداء آرائهم حول الدراسة ثم تحليل كل الآراء و المقترحات والملاحظات و تم نحت عملية إجراء التعديلات وهي بمثابة الصدق الظاهري وصدق المستوى للآراء، ثم تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية، ثم تم التحقق من صدق الاستبانة لأداء البحث وكل محاورها ومدى ارتباطها مع بعضها البعض وتحقق الباحث من ذلك عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (7): نتائج معامل الارتباط لمقياس محاور البحث .

محاور الدراسة	قيمة الارتباط	مستوى العنوية
الفريضة الأولى	0,79	0,000
الفرضية الثانية	0,86	0,000

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والمقياس الكلي والذي يبين معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة دالة على مستوى معنوية (0,05) يتراوح ما بين (0,79) و (0,86) وتعني هدمت القيم توفر درجة عالية من الصدق و الإتساق الداخلي مما يمكن الإعتماد على كل الإجابات لتحقيق الأهداف الخاصة بالدراسة وتحليل نتائجها.

ب-إختبار الثبات

الثبات يعني إعطاء المقياس نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها على نفس العينية و أعتمد الباحث في إختبار ثبات الأداء الخاصة بالدراسة تعطى نفس قيمة النتائج علي معامل ألفاكر ونباخ .

والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح وإذا لم يكن (cronbachsAlpha) هناك ثبات فإن قيمة المعامل تساوي صفراً وإذا كان الثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح .

الجدول رقم (8): يوضح نتائج إختبار ألفاكر و نباخ .

محاور الدراسة	عدد العبارات	ألفاكر و نباخ
الفرضية الأولى	10	0,77
الفرضية الثانية	10	0,71
إجمالي المحاور	20	0,79

من الجدول رقم (8) نتائج اختبار الصدق لجميع المحاور الخاصة بالدراسة أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توفر درجة عالية جداً من الثبات والصدق .

ج- الأسلوب الإحصائي المستخدم في البحث
-إجراء إختبار الثبات (إختبار الصدق الظاهري – إختبار الصدق و الثبات) ثم استخدامه لأسئلة كأي تربيع

سابعاً: عرض تحليل نتائج البحث:

يقدم الباحث إحصاء وصفي للبيانات الأساسية لعكس الأهمية النسبية لعبارات الدراسة وإختبار (كأي تربيع) لدلالة الفروق ، ثم مناقشة فروض الدراسة

- عرض تحليل النتائج الخاصة بالفرضية الأولى

الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي)

أولاً: الإحصائي الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

جدول رقم (9): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى.

م	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة	الترتيب
1	تقييم نظام المراقبة الداخلية بحمي أصول المصارف من التحايل المالي	0,853	4,36	88,2%	مرتفعة جداً	3
2	التحري عن الغش في القوائم المالية يرفع من قيمة الأداء المالي بالمصارف	0,832	4,40	88,3%	مرتفعة جداً	4
3	تقرير الخسائر بالتعويض يزيد من مصداقية المصارف أمام الجمهور	0,859	4,36	86,4%	مرتفعة جداً	5
4	دراسة البنود المتنازع عليها يحقق العدالة المالية لكل أطراف النزاع	0,763	4,51	85,6%	مرتفعة جداً	6
5	تزيد عملية الفحص الشامل للأنشطة من إمكانية الاعتماد على النتائج	0,894	4,38	88,4%	مرتفعة جداً	4
6	الالتزام بالتشريعات يعني عدم الوقوع في الاحتيال المالي	0,107	4,68	75,4%	مرتفعة جداً	1
7	تسوية أعمال المصارف يعني تضيق فرص الوقوع في الاحتيال المالي	0,882	4,48	88,5%	مرتفعة جداً	5
8	دعم الدعاوى القضائية بالأدلة يعني استعانة المصرف بالخبراء الفنيين	0,883	4,22	87,4%	مرتفعة جداً	8
9	التحقق من الادعاءات يسهم في فصل القضايا المالية العالقة	0,896	4,32	89,6%	مرتفعة جداً	7
10	تطبيق إجراء نظام الرقابة يزيد من إمكانية فصل المسؤوليات	0,926	4,18	90,0%	مرتفعة جداً	5

يتضح من الجدول رقم (9) جميع عبارات الفرضية الأولى يزيد متوسطها عن الوسط الحسابي الفرضي (3) وتدل هذه النتيجة على موافقة أفراد العينة بمستوى موافقة مرتفعة جداً على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي ، حيث حققت جميع العبارات نتائج إيجابية بإنحراف معياري وأهمية نسبية عاليتين (مرتفعتين) مما يدل على اعتمادها كنتيجة للدراسة .

2- يلاحظ أن العبارة (تطبيق أثر نظام الرقابة يزيد من إمكانية فصل المسؤوليات) حققت المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4,35) وإنحراف معياري (0,926) بأهمية نسبية مرتفعة جداً حيث بلغت (90,0)%

3- أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (الإلتزام بالتشريعات يعني عدم الوقوع في الإحتيال المالي) حيث بلغ متوسطها (3,68) وإنحرافها المعياري (0,107) وأهميتها النسبية بلغت (75)%

ثانياً: إختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الأولى

جدول رقم (10): إختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى .

م	العبارات	قيمة كاي تربيع	المتوسط	مستوى المعنوية	الدلالة
1	تقييم نظام المراقبة الداخلية يحمي أصول المصارف من التحويل المالي	34,8	4,36	0,000	وجود فروق
2	التحري عن الغش في القوائم المالية يرفع من قيمة الأداء المالي بالمصارف	36,6	4,40	0,000	وجود فروق
3	تقرير الخسائر بالتعويض يزيد من مصداقية المصارف أمام الجمهور	29,2	4,36	0,004	وجود فروق
4	دراسة البنود المتنازع عليها يحقق العدالة المالية لكل أطراف النزاع	45,2	4,51	0,000	وجود فروق
5	تزيد عملية الفحص الشامل للأنشطة من إمكانية الاعتماد على النتائج	43,6	4,38	0,083	وجود فروق
6	الالتزام بالتشريعات يعني عدم الوقوع في الإحتيال المالي	0,080	4,68	0,083	عدم وجود فروق
7	تسوية أعمال المصارف يعني تضيق فرص الوقوع في الإحتيال المالي	19,9	4,48	0,000	وجود فروق
8	دعم الدعاوى القضائية بالأدلة يعني استعانة المصرف بالخبراء الفنيين	43,5	4,22	0,000	وجود فروق
9	التحقق من الادعاءات يسهم في فصل القضايا المالية العالقة	4,33	4,32	0,000	وجود فروق
10	تطبيق إجراء نظام الرقابة يزيد من إمكانية فصل المسؤوليات	48,2	4,18	0,000	وجود فروق

يتضح من الجدول رقم (10) أن جميع عبارات الفرضية الأولى ذات دلالة معنوية ما عدا العبارة رقم (6) حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0,083) وتعتبر أقل قيمة بالمقارنة ببقية القيم الأخرى التي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

وبناء على ما تقدم من نتائج التحليل الإحصائي يتضح أن المتوسط العام لجميع العبارات التي تخص قياس الفرضية الأولى تدل على الاستجابة المرتفعة جداً وعلية يتم قبول فرضية الدراسة الأولى (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي) .

عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية
تنص الفرضية الثانية علي أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي)
الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

جدول رقم (11): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية.

م	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوي الموافقة	الترتيب
1-	الرأي الفني المحاسبي من الخبراء يساعد على تقليل الأخطاء المالية	0,842	4,54	86,3%	مرتفعة جداً	6
2-	الاستشارات الفنية القانونية تسهم في الحكم على القضية المتنازع عليها	0,853	4,43	85,1%	مرتفعة جداً	7
3-	تقوم المصارف بتطبيق إجراءات وقائية لضمان سير الأداء المالي	0,862	4,52	84,0%	مرتفعة جداً	6
4-	الخبراء الماليون يقدمون أدلة تساهم في فصل النزاعات المالية قيد الحكم	0,860	4,35	84,6%	مرتفعة جداً	5
5-	المحاسب القضائي المنتدب يسهم في تثبيت الحقائق	0,881	4,51	86,0%	مرتفعة جداً	8
6-	التهرب الضريبي يعمل على عدم مصداقية المعلومات المالية	0,901	4,50	91,0%	مرتفعة جداً	9
7-	عدم تطبيق التشريعات قبل هيئة الرقابة يؤدي إلى زيادة الفساد المالي	0,892	4,41	81,7%	مرتفعة جداً	8
8-	تقوم المصارف بعمل إجراءات احترازية مانعة للغش والتلاعب	0,875	4,36	86,0%	مرتفعة جداً	5
9-	الموظف المدرب يساعد في عملية الرقابة المالية الوقائية	0,883	4,38	81,3%	مرتفعة جداً	8
10	عدم تطبيق القوانين الرادعة يؤدي إلى الفساد المالي والأداء بالمصارف.	0,887	4,42	87,3%	مرتفعة جداً	9

يتضح من الجدول رقم (11) أن جميع عبارات الفرضية الثانية يزيد متوسطها عن الوسط الحسابي الفرضي (3) وتدل هذه النتيجة على موافقة أفراد العينة بمستوى موافقة مرتفعة جداً على أن هناك علاقة ذات دلالة

إحصائية بين إجراءات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي، حيث حققت جميع العبارات نتائج إيجابية وانحراف معياري وأهمية نسبية عالية جداً، مما يدل على اعتمادها كنتيجة للدراسة.

2- يلاحظ أن العبارة (التهريب الضريبي يعمل على عدم مصداقية المعلومات المالية) حققت المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4,58) وانحراف معياري (0,901) وأهمية نسبية مرتفعة جداً حيث بلغت 86,0%.

3- وبالرقم من أن العبارة رقم (4) هي أدنى عبارة سجلت أرقام أقل مقارنة بالعبارات الأخرى إلا أنها مرتفعة جداً حقق نتيجة يمكن الاعتماد عليها حيث بلغ متوسطها (4,35) وأهميتها النسبية (84,6%) وسجلت إحراف معياري بلغ (0,860).

اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروض لعبارة الفرضية الثانية

جدول رقم (12) : اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق في عبارات الفرضية الثانية.

م	العبارات	قيمة كاي تربيع	مستوى المعوية	الدالة
1-	الرأي الفني المحاسبي من الخبراء يساعد على تقليل الأخطاء المالية	16,0	0,000	وجود فروق
2-	الاستشارات الفنية القانونية تسهم في الحكم على القضية المتنازع عليها	18,1	0,000	وجود فروق
3-	تقوم المصارف بتطبيق إجراءات وقائية لضمان سير الأداء المالي	15,6	0,000	وجود فروق
4-	الخبراء الماليون يقدمون أدلة تساهم في فصل النزاعات المالية قيد الحكم	26,6	0,000	وجود فروق
5-	المحاسب القضائي المنتدب يسهم في تثبيت الحقائق	32,8	0,000	وجود فروق
6-	التهرب الضريبي يعمل على عدم مصداقية المعلومات المالية	21,2	0,000	وجود فروق
7-	عدم تطبيق التشريعات قبل هيئة الرقابة يؤدي إلي زيادة الفساد المالي	15,1	0,000	وجود فروق
8-	تقوم المصارف بعمل إجراءات احترازية مانعة للغش والتلاعب	23,7	0,000	وجود فروق
9-	الموظف المدرب يساعد في عملية الرقابة المالية الوقائية	21,1	0,000	وجود فروق
10-	عدم تطبيق القوانين الرادعة يؤدي إلي الفساد المالي و الإداري بالمصارف	32,2	0,000	وجود فروق

يتضح من الجدول رقم (11) أن جميع عبارات الفرضية الثانية ذات دلالة معنوية وتشيد إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

وبناء على ما تقدم من نتائج التحليل الإحصائي يتضح أن المتوسط العام لجميع العبارات التي تخص قياس الفرضية الثانية تدل على الاستجابة المرتفعة جداً وعلية يتم قبول فرضية الدراسة الثانية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الداء المالي).

الخاتمة:

أولاً: النتائج:

- 1- هناك تطبيق مقبول للمحاسبة القضائية في المصارف العاملة بإقليم النيل الأزرق.
- 2- عدم كفاية عملية التدريب للموظفين العاملين بالمصارف.
- 3- ضعف المعرفة بأهمية المحاسبة القضائية وإجراءاتها داخل المصارف.
- 4- ضعف الاستبانة بالخبراء الماليين فقط يتم الاستبانة بالضوابط الرقابة الحاكمة للأداء.
- 5- يتم التقييد بالقوانين والتشريعات الصادرة من الهيئات الرقابية.

ثانياً: التوصيات:

- 1- تعزيز برامج التدريب والتأهيل المهني للموظفين، وخاصة المراجعين والمحاسبين.
- 2- تأهيل محاسبين قضائيين من داخل المصارف.
- 3- نشر ثقافة المحاسبة القضائية داخل المؤسسات المصرفية.
- 4- ضرورة عمل ملتقى جامع لجميع الكوادر العاملة بالمصارف لتقديم ورش عمل وأوراق عملية تصب في صالح رفع كفاءة الكادر العامل بالمصارف.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- 1- السيسي نجوى ، (2006م) دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الفش في القوائم المالية ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة في العدد الأول ، ص33
- 2- الجمال ، جيهان (2002م) دور المراجعة القضائية في مواجهة الغش المالي في ظل البيئة الإلكترونية ، مجلة المحاسبة المصرية العدد الثالث ص845 – ص905
- 3- سامي ، مجدى محمد (2002م) دور المحاسبة القضائية في تشخيص وإكتشاف عمليات الإحتيال والخداع المالي في دراسة ميدانية مجلة البحوث التجارية في كلية التجارة ، جامعة الزقازيعة ، العدد الأول المجلة الرابع والعشرون يناير (2002م)
- 4- جمال الكردى (2005م) مدى ملائمة قواعد الإختصاص القضائي التقليدية لمنازعات الحياة العصرية ، دار النهضة ، الطبعة الأولى – عمان ص63
- 5- دهر اوي كمال الدين محمد ، سمير كمال (2010م) نظم المعلومات المحاسبية في الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، مصر ص53
- 6- محمد حسين الوادى (2012م) الإدارة الإلكترونية في الدار الجامعية عمان ، الطبعة الرابعة ، ص35
- 7- بزغل لبناء (2015م) دور المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات والعلاقات التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي و الإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط – الأوراق
- 8- عبدالله زين العابدين (2017م) دور التحليل المالي في قياس وتقييم كفاءة الأداء المالي بالمصارف ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا ، جامعة النيل الأزرق – السودان .
- 9- طارق وفيق إبراهيم (2018م) المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العالي للمحاسبات والمعلومات والتكنولوجيا والإدارة ، طنطا ص248

- 10- أبو بكر عوض الله (2018م) أثر تطبيق أليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية للحد من الفساد المالي في بحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية والإدريية العدد الرابع ص39
- 11- إدريس إنصاف (2019م) دور المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل (2012م) المجلد 34 ص9
- 12- صديق آدم أبكر ، أحمد محمد علي ، يس عبدالرحيم أدام ، أسامة عبدالقادر عبدالمنعم ، (2022م) واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية ، بحث منشور في المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد إثنان وأربعون ص869
- 13- راما بسام (1997م) المحاسبة القضائية ودورها في إكتشاف عمليات الإحتلال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، مجلة الكلية الإسلامية ، العدد الرابع ، ص20
- 14- سعد الدين، إيمان محمد (2010م) دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسبة القضائية في مواجهتها بالتطبيق على غطاء الإتصالات و التكنولوجيا المصري ، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين و الأدب ، العدد السادس ، ص75
- 15- الجيلي مقداد أحمد ، (2012م) المحاسبة القضائية إمكانية تطبيقها في العراق ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة و الإقتصاد ، العدد مائه وسبعة ص86

المراجع الأجنبية:

1. **Qunorah, A. et al. (2012).** *Fraudulent activities and forensic accounting services of banks in Port Harcourt, Nigeria. Asian Journal of Business Management*, Vol. 4,2.
2. **Digabrie, Lej. (2009).** *Implications of regulatory prescription and audit standards on the evolution of forensic accounting in the audit process. Journal of Applied Research*, vol,150